نشرة صندوق النقد الدولي

المنتدى الاقتصادي العالمي

الصندوق يقترح "صندوقا أخضر" لتمويل الإجراءات المضادة لتغير المناخ

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٣٠ يناير ٢٠١٠

ستراوس-كان يعلن اقتراحا بإنشاء "صندوق أخضر" لمساعدة البلدان على توفيق أوضاعها مع نموذج للنمو منخفض الكربون ومكافحة تغير المناخ (الصورة: المنتدى الاقتصادي العالمي)

- السيد ستراوس-كان يقترح إنشاء "صندوق أخضر" للمساعدة في تمويل التحول إلى عالم منخفض الكربون
- ويقول إن صندوق النقد الدولي سيصدر مقترحاته خلال بضعة أسابيع
- يمكن إنشاء الصندوق المقترح بتمويل جزئي من حقوق سحب خاصة جديدة يتم إصدارها

صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بأن العالم يجب أن يعتمد نموذجا للنمو منخفض الكربون في سياق إعادة البناء بعد أزمة الاقتصاد العالمي.

وللمساعدة في تمويل هذا التحول في الاقتصاد العالمي، يعمل الصندوق على وضع مجموعة من المقترحات لإنشاء "صندوق أخضر" تودع فيه عدة مليارات من الدولارات لتوفير المبالغ الضخمة التي تحتاجها البلدان لمواجهة تحديات تغير المناخ ــ والتي يمكن أن تصل إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا في غضون بضع سنوات.

وخلال جلسة نقاش تناولت مستقبل الاقتصاد العالمي، قال المدير العام إن البلدان النامية لا تمتلك بالطبع الموارد اللازمة لتمويل الإجراءات المضادة لتغير المناخ بينما البلدان المتقدمة مكبلة بكم هائل من الديون بسبب ما أنفقته في التصدي لأزمة الاقتصاد العالمي.

وينبغي الابتعاد عن الفكر التقليدي في هذه الظروف والسعي لإيجاد سبل مبتكرة لتوفير الأموال اللازمة. وأضاف المدير العام وهو يتحدث أمام الحضور في دافوس: "ليس من المعقول أننا لا نملك حلا لهذه المشكلة الضخمة".

خطوة جديدة على الطريق

سوف يبدأ الصندوق مناقشاته مع البنوك المركزية ووزراء المالية حول إمكانية إنشاء "صندوق أخضر"، ربما بتمويل جزئي يُستمد من إصدار وحدات إضافية من حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights)، وهي أصل احتياطي أنشأه الصندوق.

وقال السيد ستراوس-كان إن تمويل تغير المناخ قضية جسيمة حتى أنه "لا يمكن النظر إليها باعتبارها مشكلة دون حل." لكن الواضح أن تأثير أعباء الديون المترتبة على الأزمة العالمية يحتم إيجاد حلول بديلة. وسوف يصدر الصندوق تقريرا خلال بضعة أسابيع يطرح فيه أفكارا محددة حول كيفية تمويل الصندوق المقترح.

وكان السيد ستراوس-كان قد صرح لأعضاء المنصة رفيعي المستوى في وقت سابق من الجلسة التي رأسها مارتن وولف كبير المعلقين الاقتصاديين في صحيفة فاينانشال تايمز بأن الأزمة العالمية تسببت في أزمة تتعلق بمدى استمرارية موارد المالية العامة لدى كثير من البلدان وأن هذه المشكلة قد يستغرق حلها سبع سنوات بسبب الديون الضخمة التي تراكمت في سياق الأزمة

الأصول الاحتياطية لدى الصندوق

حقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام ١٩٦٩ ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. ويتم تحديد قيمة هذا الأصل اعتمادا على سلة من أربع عملات دولية أساسية، ويمكن مبادلته بأي من العملات القابلة للتداول بحرية.

ومع التوزيع العام لوحدات حقوق السحب الخاصة الذي تم في أغسطس من العام الماضي والتوزيع الخاص الذي تم في سبتمبر الماضي، يبلغ مقدار حقوق السحب الخاصة المستخدمة حاليا في بلدان العالم المختلفة حوالي ٢٠٤,١ مليار وحدة (تعادل حوالي ٣٢٤ مليار دولار في الوقت الراهن). ويتطلب اقتراح المدير العام إصدار قدر إضافي من حقوق السحب الخاصة.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.